شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

ما يحتاجه شبابنا

وهو يلقي كلمته في الاحتفالية التي أقامتها وزارة الشباب والرياضة في يوم الشباب العالمي أمس، بدا رئيس الوزراء نوري المالكي كما لو انه يتعمد تقديم صورة وردية لأوضاع الشباب في البلاد، أو انه كان يتحدث عما يريده ويتمنى تحقيقه في المستقبل على هذا الصعيد.

السيد المالكي قال ان " الجميع شركاء اليوم في البلد ولا فرق بين عراقي وعراقي على أسس طائفية أو مذهبية أو قومية، والشباب شركاء وتقع عليهم المسؤولية من أجل ضمان مستقبل البلاد، ومسؤولياتهم قائمة على أساس البناء والألفة والمحبة". وأضاف مقارناً بين ما كانت عليه فئة الشباب في عهد صدام حسين وما صارت عليه اليوم "الصورة اليوم تغيرت، ولا أحد يُجبر الشباب على عمل شيء أو يضطهدهم أو يقصيهم عن العملية السياسية أو الاقتصادية أو العلمية".

غير صحيح ان "الجميع شركاء" وان "لا فرق بين عراقي وعراقي"، فليس الجميع شركاء. الشراكة قاصرة على الأحزاب السياسية الحاكمة والمجموعات المحيطة بقياداتها. وهناك فروق كبيرة في ما بين العراقيين، فروق تستند الى أسس دينية وقومية ومذهبية وحزبية. هناك فرق بين أن تكون عضواً في أحد الأحزاب المنضوية في التحالف الوطني أو ائتلاف العراقية أو التحالف الكردستاني وسواها من الكتل الممثلة في البرلمان والحكومة، وبين أن تكون من حزب ليس له تمثيل في البرلمان والحكومة. بل هناك فرق بين أعضاء الحلقات المحيطة بكبار المسؤولين في الدولة وبين غيرهم. الأولون مقضية مصالحهم ومُلبّاة مطالبهم، بما في ذلك الحصول على الامتيازات والعطايا والصفقات، فيما الآخرون مقصون ومهمشون.

هناك فرق كبير في المعاملة في معظم دوائر الدولة تجاه موظفيها ومراجعيها، وهو فرق يستند الى دين المسؤول أو مذهبه او قوميته أو الى عقيدة هذا المسؤول السياسية.. دوائر الدولة موزعة مذهبياً وقومياً وحزبياً (الأحزاب الحاكمة).

ليس من المصلحة نكران هذا أو التعمية عليه، وليست الأمور بالصفاء الذي عكسه كلام رئيس الوزراء أمس.

الشباب ليسوا شركاء في عملية بناء الوطن والنظام الجديد، فالأغلبية الساحقة متروكة لمصيرها تتخبط في البطالة والفقر المادي والروحي. لم يعد شبابنا مجبرين على السوق الى ساحات الحروب، لكنهم مجبرون على أن يموتوا بالمجان في أعمال الإرهاب والعنف التي لا تقوم بها "القاعدة" وفلول النظام السابق وحدهما وانما أيضاً عناصر مسلحة وتنظيمات سرية من القوى الحاكمة المتصارعة في ما بينها.

كثير من شبابنا مجبرون على العمل بعيداً عن اختصاصاتهم إن توفرت لهم فرص العمل، ومحرومون من حقوق السكن والزواج والتمتع بالحياة، بما في ذلك القراءة وتذوق الموسيقى وارتياد دور السينما والمسرح ومدن الألعاب والسفر والسياحة داخل البلاد أو خارجها.

شبابنا لا يحتاجون الى كلام الصور الوردية والتمنيات الطيبة، فما يلزمهم خطط وبرامج عملية، وهذه لا تتحقق في ظل التمييز الديني والمذهبي والقومي والسياسي وتفشي الفساد المالي والإداري على وجه الخصوص.

سقف الأزمات ابتدأ منذ ٢٠١٠ والنهاية مفتوحة

ورقــة الإصــلاح جرعــة لإطالة عمــر الحكومة

جلسة التصويت على الحكومة.. (أرشيف)

□ بغداد/وائل نعمة

فتح في ٤ آذار عام ٢٠١٠ ثمانية آلاف مركز انتخابي في عموم البلد، ضمت ٦٤ ألف محطة انتخابية بمراقبة حوالي نصف مليون مراقب محلي وعربي وأجنبي. الانتخابات النيابية استمرت لأكثر من ١٠ ساعات وهي الثانية بعد التغيير في عام ٢٠٠٣.

تنافس في الانتخابات ٦١٧٢ مرشحاً بينهم ١٨٠٣ نساء يمثلون ١٦٥ كياناً ينتمون الى ١٢ ائتلافاً سياسياً للتنافس على ٣٢٥ مقعداً برلمانيا.واشارت تقارير الى ان نحو خمسة ملايين ملصق دعائي وزعت ورفعت في أنحاء البلاد خلال الحملات الدعائية التي استمرت ٢٢ يوما. كما تم طبع مليوني كراسة صدرت بخمس لغات اضافة الى الإعلانات في الصحف والقنوات التلفزيونية الأرضية والفضائية والإذاعات المحلية والعربية والتعاقد مع شركات الهاتف النقال لإرسال رسائل قصيرة، في أضخم واوسع حملة انتخابية في تاريخ العراق انفق عليها حوالي نصف مليار دولار.

بعد مرور ٢٢ يوما على انتهاء الانتخابات أعلنت المفوضية العليا، في مؤتمر صحفي، نتائج الانتخابات والتي تقدمت فيها قائمة العراقية بزعامة اياد علاوي على باقي القوائم بحصولها على ٩١ مقعدا، في حين حصل ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي على ٨٩ مقعدا، بينما حصل الائتلاف الوطني العراقي على ٧٠ مقعدا، وحصلت القائمة الكردستانية على ٤٣ مقعدا.الا ان المالكي قال ان النتائج التي أعلنت "ليست نهائية"، داعيا الى "اعادة الفرز يدويا وبطريقة أكثر شفافية"، واضاف ان رفض المفوضية هذا الطلب "يثير الشك".لكن علاوي قال من جانبه ان نتيجة الانتخابات "قد حسمت مسألة تكليف" قائمته بتشكيل الحكومة.كما اعلن استعداده للعمل مع كل الاطراف "الفائزة والتي لم تفز" من اجل تشكيل الحكومة المقبلة. ومنذ انتهاء الاقتراع، نشرت المفوضية نتائج تشير الى تقدم المالكي مرة وعلاوي مرة اخرى.وادى بطء عملية الفرز في محطات الاقتراع الناجم بحسب المفوضية على مراحل عدة للتدقيق في النتائج، الى اتهامات بالاحتيال والتلاعب من مختلف الاطراف السياسية.

اعترضت شخصيات من داخل الكتلة الصدرية على الفرز اليدوي وقالت النائبة السابقة بلقيس كولي ان" عملية اعادة العد والفرز اليدوي سوف تتسبب في تأخير تشكيل الحكومة المقبلة وعدم المضي في المباحثات ".فيما قال عضو الائتلاف الوطني العراقي القيادي في حزب الفضيلة القاضي جعفرالموسوي "ان اعادة الفرز في بغداد سيفتح ابوابا اخرى تؤدي الى تأخير تشكيل الحكومة وكان على ائتلاف دولة القانون تغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الشخصية".

استمرت قضية اعادة الفرز قرابة الشهرين،ففي ١٦ ايار اعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات نتائج عملية إعادة عد وفرز أصوات العاصمة بغداد، دون حصول أي تغيير على نسبة المقاعد أو كسب أو فقدان مقعد من جميع الكيانات السياسية المشاركة في الانتخابات، الأمر الذي يعني احتفاظ قائمة إياد علاوي، رئيس الوزراء الأسبق بالمرتبة الأولى.

وقال القاضي قاسم العبودي، المتحدث باسم المفوضية خلال مؤتمر صحافي "بعد انتهاء عمليات العد والفرز لجميع المحطات في بغداد تبين أن النتائج المعلنة سابقا متطابقة بشكل كبير جدا".وأضاف أن النتيجة كانت مذهلة، وهناك تطابق كبير جدا بين ما أعلن سابقا وما أعيد عده وفرزه خلال الأيام الماضية.

توصلت الكتل السياسية الرئيسية إلى اتفاق لتشكيل الحكومة الجديدة بعد ثمانية أشهر من الخلافات التي أعقبت الانتخابات العامة،و صوت البرلمان بالأغلبية العظمى على التشكيلة الوزارية الجديدة برئاسة نوري المالكي.وضمت الوزارة الجديدة ٤٢ وزيرا وثلاثة نواب، وهم: روزنوري شاويس وحسين الشهرستاني، وصالح المطلك.

الجلسة شهدت تشنجا في المواقف بين التيار الصدري وائتلاف المالكي بسبب منصب نائب رئيس الوزراء، وأن سبب التشنج هو إصرار المالكي على ترشيح حسين الشهرستاني أو خضير الخزاعي لهذا المنصب، فيما رشح التيار الصدري لهذا المنصب بهاء الأعرجي أو جعفر الصدر، اللذين اعترض المالكي على ترشيحهما. فيما انسحب اعضاء من العراقية من الجلسة احتجاجا على عدم إدراج وثيقة تخص إلغاء قرارات المساءلة والعدالة في جدول الأعمال. وقال القيادي في العراقية صالح المطلك إن القائمة انسحبت من الجلسة بعد أن فوجئت بأن أطرافا خرقت اتفاقها معها بشأن هذا الموضوع، مشيرا إلى أنه كان هناك اتفاق بإدراج الوثيقة قبل انتخاب رئيس الجمهورية. وقال المتحدث باسم القائمة حيدر الملا في مؤتمر صحفي عقده بمجلس النواب إن العراقية لن تمضي في حكومة انعدمت بها الثقة بين الكتل السياسية، وأكد أن القائمة العراقية انسحبت من العملية السياسية ولا يمكنها الاتفاق مع حكومة انقلبت على الاتفاق السياسي.

الحكومة التي اريد لها ان تكون حكومة شراكة شهدت انشقاقات منذ بداية تشكيلها،وشهدت العلاقات بين العراقية ودولة القانون توترا على طول الفترة منذ بداية تشكيل الحكومة لحين تعليق وزرائها حضور جلسات مجلس الوزراء في نهاية عام ٢٠١١ على اثر اتهام الهاشمي القيادي في العراقية بتهم ارهاب بعد عرض قناة العراقية شبه الرسمية مجموعة من الاشخاص قالوا انهم من ضمن حماية الهاشمي وتلقوا اوامر واموالا منه لتنفيذ عمليات ارهابية. وسبقه مقاطعة نواب العراقية جلسات البرلمان احتجاجا على ما سماه زعيم القائمة اياد علاوي التهميش السياسي الذي تقوم به حكومة المالكي مع باقي الشركاء. واستمرت الازمات في الحكومة التي تعاني من اشكاليات في وضع منظومة الكهرباء وفي قطاع التربية والتعليم والصحة والقضاء وانتاج النفط حتى اتفاق كتل العراقية والتحالف الكردستاني والتيار الصدري على سحب الثقة عن المالكي في شهر نيسان ٢٠١٢،ثم اخفقت الكتل في سحب الثقة وانسحب التيار الصدري من الداعمين لعملية الاطاحة بالحكومة وتخلى ايضا عن شركائه في استجواب المالكي تحت قبة البرلمان لاسباب وصفها البعض بالضغوطات التي مارستها ايران على التيار الصدري فيما نفى الاخير تعرضه لاي ضغوطات وقال ان سبب الانسحاب هو عرض التحالف ورقة الاصلاح التي كانت مطلب الجميع منذ بداية تشكيل الحكومة.

وبعد مرور أربعة أشهر على طلب سحب الثقة واستجواب المالكي كشف رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي في مؤتمر عقده بمبنى البرلمان في ٨/٨ أن موضوع سحب الثقة عن المالكي قد تم تجميده، مشيرا إلى أن خطوة من هذا النوع لن تكون منطقية في هذه الأجواء، وقال إنه إذا كانت هناك نوايا حقيقية لتحقيق الإصلاحات فإن موضوع سحب الثقة سيترك جانبا.

مرت كل تلك السنوات هباء كما يقول مراقبون دون ان يتحرك العراق خطوة واحدة الى الامام ولم يضمن الشركاء الى الآن تغيير موقف المالكي الذي اعترضت عليه منذ بداية تشكيل الحكومة،وحتى ان قانون تحديد ولاية رئيس الوزراء لدورتين الذي يرغب فيه بعض الفرقاء يعاني من عراقيل ولم يتم تشريعه ولايوجد امل قريب في اتمامه.يقول النائب عباس البياتي، ان" تحديد ولاية الرئاسات الثلاث لا يدخل في أبواب مشروع الإصلاح السياسي ".

أما ورقة الإصلاح التي لوح بها رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري وعول على انهائها للازمة السياسية تواجه اعتراضا من داخل التحالف نفسه حيث يقول النائب عن كتلة الاحرار جواد الحسناوي " ان ورقة الاصلاح التي قدمت من قبل التحالف الوطني انحرفت عن مسارها والهدف منها الان كسب الوقت".ويشبه النائب عن القائمة العراقية مطشر السامرائي ورقة الاصلاحات بالجعجعة التي لا يرى طحينها لعدم جدواها. فيما تصر دولة القانون التي وجدت في ورقة الإصلاح مخرجا جديدا يبعدها عن طروحات سحب الثقة والاستجواب على تفاعل الكتل السياسية المختلفة مع ورقة الاصلاح، النائب عن ائتلاف دولة القانون احسان العوادي أكد يوم امس ان"ورقة الاصلاحات التي قدمت من قبل التحالف الوطني تلقى ترحيبا برلمانيا مقبولة من جميع الكتل لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل.

ويستشعر النواب خطورة استمرار الأزمة السياسية لينتقد بهاء الاعرجي أمس الأحد الأزمات المتلاحقة في البلاد قائلا: اي اختلاف بين الكتل يجب ان لا يؤثر سلبا على عمل الحكومة وتقديم الخدمات،ويضيف الاعرجي في بيان صحفي تلقت "المدى " نسخة منه امس ان "القوائم الانتخابية على اختلاف مرجعياتها كانت لها برامج سياسية وبرامج انتخابية في خدمة المواطن". بينما يصف القيادي في المجلس الاعلى الاسلامي جلال الدين الصغير في بيان صحفي تلقت "المدى " نسخة منه امس الاحد الحراك الدائر في الساحة السياسية بـ "الضحك على الذقون"، مؤكدا ان "احاديث السياسيين خلال الاجتماعات واللقاءات لايوجد فيها شيء اسمه خدمة للمواطن". فيما تؤكد النائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايني ان انشغال الحكومة بالازمات السياسية اثر سلبا على الوضعين الامني والخدمي بنسبة ٨٠٪.وتضيف الدايني في تصريح لـ"الفرات نيوز"امس الاحد ان "الكتل بانشغالاتها السياسية نسيت ان نسبة البطالة الموجودة بين الشباب تزداد يوما بعد يوم وقدرة المجاميع الارهابية في تأجير بعض هذه العناصر قد ساهمت في تنفيذ مخططاتها الارهابية وجعلت الوضع اكثر تعقيدا".

يذكر ان تقريرا صدر مؤخرا عن صندوق النقد الدولي حول معدلات البطالة في المنطقة، وضع العراق في المرتبة الخامسة عربيا وبمعدل بطالة يصل الى ١٨٪ وهو ما يشكل ارتفاعا كبيرا عن المعدل المعلن من قبل الحكومة عام ٢٠١١ والبالغ ١١٪.ومعدلات الفقر بلغت ٢٣ بالمئة من عدد السكان البالغ ٣٠ مليون نسمة حسب تقديرات وزارة التخطيط.

كما تحصل النساء على اقل نسبة للتعليم في وقت تقدر وزارة التربية عدد الأميين بخمسة ملايين امي، وتعاني الحكومة في توفير مفردات البطاقة التموينية لعموم المواطنين،وتشهد الطاقة الكهربائية انتقادا مستمرا بسبب ضعف الطاقة المجهزة،وتشهد المستشفيات حسب قول اطباء حالات وفيات وتشوهات واجهاض نساء بسبب الحروب وتلوث بعض المناطق بمواد اشعاعية.

مقرر البرلمان: الأمر منوط بموافقة المحكمة الاتحادية

توقع بإعادة التصويت على قانون انتخابات مجالس المحافظات

□ متابعة/المدى

توقع رئيس لجنة الأقاليم والمحافظات البرلمانية محمد كياني امس الاحد إعادة التصويت على المادة رقم ٣ من مقترح تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي. فيما أكد مقرر البرلمان أنه ليس بالإمكان إعادة التصويت على قانون مجالس المحافظات أو أي قانون آخر إلا بطلب من المحكمة الاتحادية بعد الطعن فيه.

وقال كياني في بيان تلقت "المدى " نسخة منه ان" عملية تعديل القانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨ الخاص بانتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي قد مرت بمراحل طويلة ومتعددة حتى وصل مقترح القانون الى شكله الحالي، ولكن بعد التصويت عليه في البرلمان ظهرت اشكالية حول المادة رقم ٣ فقط، والتي تنص على (ان المفوضية تعتمد في وضع سجل الناخبين وتحديد عدد مقاعد الدائرة الانتخابية على احدث بيانات الجهاز المركزي للإحصاء) ".

وأضاف البيان انه"عند شروعنا بتعديل هذه المادة تناقشنا مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات حول كيفية تقليل التزوير في سجل الناخبين، وذلك لأن الاعتماد على البطاقة التموينية قد أدى في السنين السابقة الى تزوير واسع في سجلات الناخبين، وقد اقترحوا علينا ان نعتمد على احدث بيانات الجهاز المركزي للاحصاء لأن ذلك قد يتسبب في تأجيل الانتخابات، واقترحوا علينا إدخال تعديل جديد ينص على (ان المفوضية تعتمد في تحديد عدد مقاعد الدائرة الانتخابية على احدث بيانات الجهاز المركزي للاحصاء، في حين تعتمد في اعداد سجل الناخبين على قاعدة البيانات الخاصة بها والمحدثة في مراكز تسجيل الناخبين قبل اجراء الانتخابات) ".

الانتخابات السابقة.. (أرشيف)

وبين انه" تم رفع المقترح الى مجلس النواب، وعند التصويت لم تحصل الموافقة عليه، ورغم اعتقادنا بأن المفوضية قد تستطيع الاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء اذا كان لديها الوقت الكافي لذلك لأنها بيانات دقيقة، ولكن حسب رأيهم فإن هذا قد يؤدي الى تأجيل الانتخابات، لذلك تباحثنا مع رئيس مجلس النواب بشأن إعادة التصويت مرة ثانية على المادة رقم ٣ فقط ".

واشار البيان انه"اذا كان هناك فارق كبير بين بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وسجلات الناخبين في مراكز تسجيل الناخبين قبل اجراء الانتخابات، فهذا يعني ان هناك عملية تزوير واسعة من خلال ادخال اسماء وهمية، ويجب على الكتل السياسية ان تنتبه لهذه المسألة.

الى ذلك أكد مقرر البرلمان محمد الخالدي،امس الأحد، أنه ليس بالإمكان إعادة التصويت على قانون مجالس المحافظات أو أي قانون آخر إلا بطلب من المحكمة الاتحادية بعد الطعن فيه.

وقال الخالدي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "أي قانون لا يمكن أن يعاد التصويت عليه في البرلمان إلا بعد الطعن فيه من قبل المحكمة الاتحادية وإعادته إلى البرلمان لإعادة صياغته والتصويت عليه"، مشيرا إلى أن "عددا من النواب اعترضوا على فقرة ضمن قانون انتخابات مجالس المحافظات، وهددوا بالطعن فيه".

وأضاف الخالدي أن "البرلمان سيصوت على قوانين المحكمة الاتحادية العليا ومجلس القضاء الأعلى والعفو العام، وتشكيل مجلس المفوضين بعد عيد الفطر"، مبينا أن "أعضاء البرلمان اتفقوا على أن تحال الأمور التي تتعلق في الشريعة السلامية إلى فقهاء الدين، والأمور التي تتعلق بالديمقراطية إلى القانونيين".

قائممقام الخالص: صهر عزت الدوري يخطط لعمليات إرهابية

□ بغداد / مهند جواد (المدى برس)

عدي الخدران

كشف قائممقام الخالص عدي خدران عن وصول عبد الواحد عزيز الفرج صهر عزت الدوري نائب رئيس النظام السابق الى مناطق ابو نخل جنوب قضاء الخالص بمحافظة ديالى برفقة عدد من القيادات البعثية والعسكرية في النظام السابق، مؤكدا وجود اتصالات بين منظمة خلق الايرانية وجماعات مسلحة لتنفيذ عمليات ارهابية.

وقال خدران في اتصال مع "المدى برس": "لدينا معلومات تؤكد ان الفرج وهو مقدم في الجيش السابق وصل قبل ايام الى قرية ابو نخل برفقة عدد من القيادات العسكرية في النظام السابق وانه يعتزم تنفيذ عدد من العمليات الارهابية".

واكد ان "الفرج ومرافقيه فور وصولهم باشروا بتجنيد أهالي قرى ابو نخل وابو تمر وتنظيمهم في مجموعات ارهابية كما قاموا بتوزيع استمارات لغرض ملئها من قبل الأهالي لإعادة انتمائهم الى حزب البعث المحظور".

ولفت الى ان "هذه القيادات قامت بشراء وتجميع اعداد كبيرة ومتنوعة من الأسلحة وانها تخطط لتنفيذ عمليات ارهابية في محافظة ديالى".

وفي سياق مشابه أكد الخدران "وجود اتصالات بين قيادة منظمة خلق الايرانية وبعض القيادات البعثية والجماعات المسلحة لتشكيل تنظيمات ارهابية جديدة في ديالى".

وتابع الخدران انه "بعد عودة عدد كبير من القيادات البعثية القادمة من سورية بدأت اتصالات مكثفة بينها وبين منظمة خلق لتجنيد الشباب في ديالى وضمهم الى الى الجماعات المسلحة". وقال ان "هذه الجماعات تنشط في قرية التحويلة شمال شرق الخالص".

وأكد انه "تم صرف مبالغ طائلة من قبل منظمة خلق لتنفيذ هذا المخطط"، مبديا استغرابه من "وصول هذه المبالغ الى المنظمة على الرغم من فرض طوق أمني على مكان تواجدها في معسكر اشرف".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون